

الاستراتيجية المثلى لتطوير التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الأفريقية "التحليل البيئي الرباعي"

علا جمال^(١) - عيبر فرحات^(٢) - محمد أحمد السيد^(٣)

(١) قسم الاقتصاد، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية، وزارة التعليم العالي، مصر (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس (٣) قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتحديد نقاط القوي والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه التجارة الخارجية المصرية للتوصل إلى مجموعة من التوصيات والتي يمكن أن تقيد واضعي السياسة الاقتصادية المصرية في هذا المجال، وقد تم الاعتماد على عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين حيث بلغ حجم العينة ٧٧ خبير اقتصادي. ولقد توصلت الدراسة من خلال المنهج المستخدم وهو الوصفي التحليلي بإستخدام مصفوفة SWOT (التحليل الرباعي البيئي) إلى عدد من الاستراتيجيات يمكن من خلالها زيادة نقاط القوة وتعظيم الفرص وتقليل نقاط الضعف والتهديدات التي تواجه التجارة البيئية بين مصر ودول التكتلات الأفريقية الثلاثة محل الدراسة، ومن أهم تلك الاستراتيجيات:

١. رفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية والأفريقية وتوطيد العلاقات مع هذه الدول عن طريق الدورات التدريبية.
٢. رفع كفاءة الموانئ البحرية والجوية والبرية لتسهيل مرور الصادرات بين دول أفريقيا من جهة ، وبين الدول الأفريقية والأوربية والعكس من جهة أخرى.
٣. استيراد تكنولوجيا وخبرات الدول الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير.
٤. الإستفادة من اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير بإقامة التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة مع دول التجمع الأفريقي للتغلب على حدة المنافسة بين المنتج المصري والمنتجات المنافسة له من الأسواق الأخرى.

301 المجلد الواحد والخمسون، العدد السابع، الجزء الثالث، يوليه ٢٠٢٢

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٥. تطبيق نتائج البحث العلمي والدراسات والخبرات الاجنبية للتغلب على عدم كفاءة وكفاية الموارد المتاحة وايجاد البدائل لمواجهة اي تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات المصرية.

أوصت الدراسة بضرورة إيجاد الية لعمل لجان تنسيقية بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية لتيسير إقامة المشروعات المشتركة داخل دول التجمع الافريقي والاستفادة من الموقع المميز لمصر وتسهيل مرور صادرات الدول داخل الحدود المصرية، وتفعيل دور البحث العلمي للاستفادة من خبرات الدول الاجنبية للتوصل إلى اقصى كفاءة انتاجية بأقل تكاليف ممكنة للتغلب على محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج. **الكلمات الإسترشادية:** التحليل البيئي، التجارة الخارجية المصرية الأفريقية، استراتيجيات، مصر.

مقدمة

تحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الإنتاجي الذي يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول الزراعية منها أو الصناعية. من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من واره تحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الاموال والمعرفة الفنية. ويهتم قطاع التجارة الخارجية المصرية بزيادة الصادرات بشكل عام وذلك في ظل الاتفاقات التي تعقدها مصر مع التكتلات الاقتصادية العالمية، حيث يعتبر قطاع التجارة المصري احد أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، وتعد تنمية الصادرات من أهم أهداف مخططي السياسات الاقتصادية في مصر، والتي من أهم ملامحها التوسع والتنوع في انتاج وتصدير السلع والمنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية في الأسواق العالمية حيث أن عائد هذه الصادرات يمكن استخدامه لسد

الفجوة أو العجز الموجود في الميزان التجاري المصري. وسوف يتم التركيز على أهم التكتلات الأفريقية التي اهتمت بها مصر في الاتفاقيات متعددة الاطراف وهي: اتفاقية جنوب افريقيا(السادك)، اتفاقية شرق افريقيا (الايك)، اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا)، ومن ثم تناول الاثر الايجابي أو السلبي على البيئة المصرية نتيجة اندماج الدولة المصرية في تلك الاتفاقيات.(مظلوميات، ٢٠١٥، ص ١٣)

يعد التحليل البيئي من أهم مراحل عملية التخطيط ومن ثم اتخاذ القرار وذلك لما تتعرض له البيئة سواء الداخلية أو الخارجية من تغيرات بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسة تؤثر على السياسات المصرية المتعلقة بالتجارة الخارجية مع العالم الخارجي وخاصة مع الدول الأفريقية. ولما كان تنمية التجارة الخارجية بين مصر وأي من دول العالم الخارجي تنمو وتزداد بناء على قرارات صناع القرار الاقتصادي المصري والقطاعات الاقتصادية المصرية ، وأيضا بناء على اوضاع باقي القطاعات المرتبطة بذلك القطاع سواء كان الارتباط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع قطاع التجارة المصري، لذا فمن الضروري أن يتم استعراض التحليل الرباعي البيئي. (قنديل، ٢٠٢٠، ص ١٧).

مشكلة البحث

تشير مشكلة الدراسة إلى أن هناك عجز مستمر يعاني منه الميزان التجاري المصري فوفقاً للبيانات المنشورة علي موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ العجز في الميزان التجاري المصري (٤١,١١) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، <http://www.capmas.gov.eg>) ، لذا فمن الضروري النهوض بالصادرات المصرية بشكل عام وتنميتها لمواجهة هذا العجز ، ومن ثم تأتي اهمية دراسة الأثر البيئي للتجمع الافريقي على التجارة الخارجية المصرية أى أن هذا البحث سوف يهتم برصد وتحليل التطور الحادث في

مجال التنمية الاقتصادية والبيئية الذي يحدث في قطاع التجارة المصرية سواء إيجاباً أو سلباً نتيجة اندماج مصر في بعض التكتلات الاقتصادية الأفريقية، وذلك من خلال دراسة التحليل البيئي الرباعي لتطور التجارة الخارجية المصرية مع التجمع الأفريقي.

هدف وأهمية البحث

هدف البحث إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه التجارة الخارجية المصرية، ومن ثم تأتي أهمية البحث في كيفية الإستفادة من وتعظيم نقاط القوة والفرص وتدنيه الأثر الضار للضعف والتهديدات، وكذا وضع مجموعه من التوصيات التي يمكن أن تفيد واضعي السياسة الاقتصادية المصرية في هذا المجال.

أسئلة البحث

يتمثل السؤال الرئيسي للبحث في هل لاندماج مصر في التكتلات الأفريقية أثر إيجابي علي التجارة الخارجية المصرية ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدد من الاسئلة الفرعية ومنها:

١. ما إستراتيجية تطوير التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الأفريقية؟
٢. ما مدي تأثير اندماج مصر في التكتلات الأفريقية علي زيادة الصادرات؟
٣. ما مدي تأثير اندماج مصر في التكتلات الأفريقية علي نقص الواردات؟
٤. ما تأثير اندماج مصر في التكتلات الإفريقية علي البيئة المصرية؟

فروض البحث

ومن خلال الاسئلة البحثية فإن فروض الدراسة تتمثل في التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة طردية بين إندماج مصر في التكتلات الإفريقية وحجم الصادرات المصرية.
2. توجد علاقة ذات دلالة عكسية بين إندماج مصر في التكتلات الإفريقية وحجم الواردات المصرية.
3. يوجد تأثير ايجابي لاندماج مصر في التكتلات الإفريقية علي البيئة المصرية.

الدراسات السابقة

أشارت دراسة **حسين حسن فرح الخزاولة (٢٠٠٠)** إلى تأثير بعض التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد الاردني والتي منها (التكتل الاقتصادي العربي، التكتل الاقتصادي الخليجي، التكتل الاقتصادي الشرق اوسطي) وتناول المبحث الأول من الدراسة المبحث التمهيدي والذي شمل على الاطار النظري اما المبحث الثاني تناول التكتلات الاقتصادية بصفه عامة ثم ناقش المبحث الثالث التكتل الاقتصادي الشرق اوسطي اما المبحث الرابع تناول تقييم افاق التبادل التجاري على الاردن والتكتلات الاقتصادية الإقليمية وقد اوصت الدراسة بضروره تدعيم العلاقات التجارية الاردنية وضروره تنوع الصناعات الاردنية وتشجيع الاستثمار الاجنبي في الاردن.

أظهرت نتائج دراسة **عوض وباكير(٢٠٠٤)** لتحليل مدى تاثر التجارة العربية البيئية بالاتفاقيات الإقليمية والدولية وخاصة اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث بينت النتائج أن التجارة العربية البيئية لم تزد عن نحو ١٠%، اذ لم تزد نسبة الصادرات البيئية الخارجية العربية عن نحو ١١%، والواردات عن نحو ١٢%، وان الصادرات العربية إلى الاتحاد

الاوروبي تشكل اعلى نسبة بين دول العالم، وأشار نتائج التحليل القياسي إلى عدم وجود علاقة احلالية بين التجارة العربية البينية وبين التجارة العربية غير البينية، وان الاتفاقيات التجارية العالمية تؤثر بشكل ايجابي على التجارة العربية.

أشارت دراسة **تغريد خلف أحمد** (٢٠٠٧) إلى التكتلات الاقتصادية بشكل عام وتكتل (الكوميسا) على وجه التحديد وهدفت الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية واقعية عن انضمام السودان إلى التكتل وقد توصلت الدراسة إلى أن الحروب الدائرة وعدم الاستقرار الامني يعد من أكبر معوقات استفاده السودان التجارية من منظمة الكوميسا لذا اوصت الدراسة بضرورة إقامة معارض دائمة للمنتجات السودانية في دول الكوميسا وذلك بعد دراسة متطلبات احتياجاتها الفعلية

تناولت دراسة **حسن ابراهيم** (٢٠٠٩) المشكلة الأساسية للدراسة من خلال اربعة فصول تناول الفصل الأول منها الاطار العام للدراسة بينما تناول الفصل الثاني التكامل الاقتصادي من حيث المفهوم ومراحل ومبررات التكتلات الاقتصادية كما تناول الفصل الثالث السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا من حيث النشأة والهياكل والمؤسسات بينما ناقش الفصل الرابع انضمام السودان للكوميسا والتركيز على القضية الأساسية للدراسة وهي مدى استفادة السودان من الانضمام للمنظمة واثار ذلك على تجارة السودان الخارجية وقد خلصت إلي ضرورة انضمام السودان إلى منظومة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

استهدفت دراسة **El Sayed** (٢٠١٢) الاثار الاقتصادية للتدفقات التجارية بين مصر وبعض التكتلات الاقتصادية، حيث اقتصرت الدراسة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية (AFTA)، والكوميسا COMESA، والاتحاد الاوروبي EU، باستخدام التحليل الوصفي ونموذج الجاذبية. واكدت النتائج كفاءة النموذج في تفسير التدفق التجاري المصري للتكتلات السابقة، واوضحت نتائج النموذج زيادة التجارة الثنائية المصرية مع منطقة التجارة الحرة العربية بنحو

١% بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة بنحو ١%. بينما بلغ حجم التجارة الثنائية المصرية مع الكوميسا والاتحاد الأوروبي بنحو ١,١%، ١% على التوالي، وإن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مهماً في حالة الاتفاقيات الثلاث، وإن متغير المسافة أو البُعد الجغرافي ذات معنوية احصائية في حالة AFTA، ولكنها ليست مهمة مع الكوميسا والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتطلب تطوير شبكات النقل البري والبحري والجوي بين أجهزة التكيف بما في ذلك سرعة مرور البضائع وتقليل تكاليف النقل حيث اشارت النتائج إلى تزايدها، وإن متغير الحدود ليس له معنوية احصائية في تحديد حجم التبادل.

الإطار النظري للبحث بأسلوب SWOT Analyses

أولاً: الإطار النظري للتجارة الخارجية:

تعريف التجارة الخارجية (حسين عمر، ١٩٩٠، ص ١١): هناك تعريفات كثيرة للتجارة الخارجية ومنها ان "التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين دول العالم وما يتعلق بهذا عبر الحدود من عمليات كالنقل والتأمين والخدمات الاخرى" ومن التعريفات الأخرى للتجارة الخارجية انها تعد "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في انها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها".

أسباب قيام التجارة الخارجية: هناك العديد من الأسباب لقيام التجارة الخارجية بين الدول ومن أهم تلك الاسباب الحاجة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية بما أن هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم من حيث الظروف المناخية، الكفاءات الادارية، الموارد

المعدنية والبشرية والرأسمالية، هذا بالإضافة إلي تحقيق مبدأ التخصص الدولي حيث من الأفضل

أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتوافق مع ظروفها الجغرافية ومواردها وذلك بتكلفة نسبية اقل وكفاءة اعلى، حيث تصدر البلد السلع التي تكلفتها النسبية اقل من تكلفتها النسبية في الخارج، وتستورد السلع التي تكون تكلفتها النسبية أكبر منها في الخارج وفقاً لقانون الميزة النسبية ومن الاسباب الهامة الأخرى لقيام التجارة الخارجية بين الدول إختلاف الميول والأذواق بين الأفراد وبعضها البعض.

ثانياً . الاطار النظري للتكامل الاقتصادي:

مفهوم وتعريفات التكامل الاقتصادي (موسي سعيد مطر، ٢٠٠١، ص ١٣): يعرف البعض التكتلات الإقليمية على أساس أنها "تجمعات اقليمية يتم إنشاؤها بموجب اتفاق يتم بين عدة دول مختلفة ولكن يجمعها مصالح مشتركة مثل حفظ الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي"، ويعرفها البعض على انها "شكل من أشكال العلاقات الدولية بين الدول التي يجمعها اقليم جغرافي واحد من اجل احداث التقارب بين الشعوب وبعضها البعض"، ويعرفها البعض على انها "عبارة عن تلك المحاولات التي تتم بين دولتين أو اكثر ضمن اقليم جغرافي واحد وذلك عبر فترة زمنية معينة من اجل اتخاذ وتفعيل قرارات مشتركة فيما يخص الجوانب المختلفة من الممارسات الاقتصادية بين تلك الدول".

مراحل التكامل الاقتصادي: تتمثل مراحل التكامل الإقتصادي في اتفاقيات التجارة التفضيلية ثم مناطق التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة ثم الإتحاد الاقتصادي كمرحلة اخيرة من مراحل التكامل الإقتصادي

أهداف التكتلات الإقليمية: يمكن حصر أهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل عام في الأهداف التالي:

- الحد من استغلال الدول الأجنبية للثروات الطبيعية الموجودة في الدول الأفريقية وبالتالي تلجأ بعض الدول الأفريقية إلى إقامة التكتلات الاقتصادية.
- التقليل من فكرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة والحد من فكرة التخلف الاقتصادي.
- تخفيف العبء المالي والفني عن المنظمات الدولية أو العالمية.
- رغبة حكومات التكتل أو التجمع في التعاون من أجل مواجهة التهديدات من الجانب الآخر وتحقيق مناخ جيد من الاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي.
- توسيع نطاق السوق ومن ثم تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وانخفاض تكلفة الوحدة من السلعة وذلك عن طريق الحصول على مزايا الإنتاج الكبير.

ثالثاً: الإطار النظري للتحليل الرباعي البيئي

1- مفهوم التحليل البيئي (SWOT): تمثل (S) و (W) إلى العناصر الإستراتيجية في البيئة الداخلية للمؤسسة (Houben *et al.*, 1999,P23) حيث:

تمثل (S) نقاط القوة (Strengths): ويقصد بها القدرات الذاتية للمؤسسة التي تميزها عن غيرها سواء كانت موارد وإمكانات بشرية أم مادية أم نظم عمل ويمكن إستخدامها بكفاءة وفعالية في تحقيق أهداف ورسالة المؤسسة.

تمثل (W) نقاط الضعف (Weaknesses): ويقصد بها القيود وأوجه القصور أو النقص الذاتية سواء كانت في الموارد والإمكانات البشرية أو المادية أو نظم العمل والتي يمكن أن تعيق المؤسسة عن تحقيق أهدافها ورسالتها.

بينما تمثل (O) و(T) إلى العناصر الإستراتيجية فى البيئة الخارجية للمؤسسة حيث:
تمثل (O) الفرص (Opportunities): ويقصد بها وجود عناصر تقوى وتدعم وخدمات
تطرح من المجتمع الخارجى لمساعدة المؤسسة على النهوض والتطوير والتقدم ويجب عليها
إستغلالها والإستفادة منها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية.
تمثل (T) التهديدات (Threats): ويقصد بها وجود تهديد أو أكثر يمثل خطراً وتحدياً
قائماً أو محتملاً على المركز التنافسى للمؤسسة أو يحد من قدرتها على أداء رسالتها وتحقيق
أهدافها وذلك إذا لم تتمكن المؤسسة فى الإبتعاد عنها وتجنبها أو الإقلال من خطرها، ويأتى
التهديد من عدة مصادر بيئية خارجية (محلية- إقليمية-عالمية) من البيئة الإقتصادية أو
السياسية أو التشريعية أو الثقافية ... إلخ (Valkov, 2010 p12)

إجراءات البحث والتطبيق

الطريقة البحثية ومصادر جمع البيانات:

اعتمد البحث على التحليل البيئى الرباعي وهو من أفضل طرق ربط النتائج مع بعضها
البعض والاستفادة منها، والذي يعتمد على تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد الفرص المتاحة
والتهديدات وبالتالي الخروج بخطة عمل واضحة لتطوير التجارة الخارجية المصرية ووضع رؤية
ورسالة مستقبلية جديدة لتطوير الاستراتيجيات المستقبلية فى مجال التجارة الخارجية المصرية.
وقد تم الإعتداد فى جمع البيانات على تصميم استمارة استبيان تضم مجموعة من نقاط القوة
والضعف، بالإضافة إلى مجموعة من الفرص والتهديدات التى تم إستخلاصها من نتائج المناقشات
والتحاور من خلال المقابلات الشخصية مع عدد من الخبراء المعنيين بالتجارة الخارجية المصرية.
وقد كان الهدف من تلك المقابلات هي عرض استمارة استبيان صممت خصيصاً لهذا الغرض
شملت عدد من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التى تواجه التجارة البيئية المصرية
الأفريقية وقد طلب من الخبراء ترتيب تلك النقاط وفقاً لأهميتها من وجهة نظر الخبراء.

إعداد جدول نتائج تحليل SWOT: من أهم سمات تحليل SWOT هو تصنيف نتائج التحليل البيئي وعرضها في جدول مكون من أربع قوائم لتوضيح كلاً من نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية للمؤسسة، والفرص والتحديات للبيئة الخارجية للمؤسسة، ثم يتم إعداد جدول تحليل SWOT ليكون أداة مفيدة توضح وتظهر هذه البيانات بطريقة يسهل فهمها.

أ - (٢٣) من نقاط القوة جاءت كالتالي:

١.	التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع التجارة والصناعة المصرية (مركز تدريب القاده...مراكز التدريب التكنولوجية).
٢.	اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.
٣.	وجود كوادر بحثية مدربة بأعداد كبيرة في مجال تحسين جودة المنتج المحلي المصري.
٤.	وجود المؤسسات والمراكز البحثية التي يمكن من خلالها إجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات المحلية وتسجيل ما تم الوصول اليه.
٥.	إهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للدول الأفريقية.
٦.	الاستخدام الآمن والكفاء للمواد الخام المتاحة والمستخدمة في قطاع الصناعة المصري.
٧.	استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج المحلي المعد للتصدير للدول الأفريقية.
٨.	وجود قطاع خاص وطني وواعي ومدعم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.
٩.	وجود موارد مالية وميزانية متاحة للمنتجات المعدة للتصدير لدول التجمع الأفريقي.
١٠.	العدد الكبير من العمال ذوي الخبرات الممتدة في مجال التجارة والصناعة المصري.
١١.	توفير خطط إنتاجية بديلة يمكن استخدامها عند الضرورة.
١٢.	الكثافة السكانية الكبيرة داخل الدولة المصرية ودورها في خفض تكاليف الإنتاج أو استغلالها في عمليات الإنتاج داخل هذه الدول.
١٣.	الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.
١٤.	مدي توفر وسائل التواصل الإلكتروني بين المصدرين والمستوردين.
١٥.	تحسن القيود الخاصة بالصحة النباتية على الصادرات الزراعيه الخام أو المصنعه.
١٦.	إمكانية تسجيل الصادرات في الجهات الرسمية.
١٧.	معرفة المصدرين بإجراءات التسجيل للصادرات.
١٨.	توفر ثلاجات وأماكن لتعبئة وحفظ وتطهير وتعقيم الصادرات وبصفة خاصة الزراعية ومدى إلمام تلك الأماكن بتلك الإجراءات.
١٩.	وجود عديد من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بتنمية الصادرات.
٢٠.	تشجيع الاستفادة من البحوث والدراسات العليا للجامعات والمراكز البحثية والمتعلقة بالعلوم الاقتصادية تخصص التجارة الخارجية.
٢١.	توفر المنتجات الزراعيه التصديرية المميزه في مصر (بصل، ثوم، برتقال، فاصوليا).
٢٢.	تصنيع المواد الخام المتوفرة والنادره عالمياً في مصر وعدم تصديرها خام.
٢٣.	إعانة المصدرين وحذف الضرائب على السلع والمنتجات التصديرية.

ب - (١٥) من نقاط الضعف جاءت كالتالي:

١.	عدم وجود الوعي الكافي لدى العمالة المصرية بأهمية تطوير قطاع الصناعة والتجارة .
٢.	استخدام اساليب إنتاجية غير متقدمة في انتاج المنتجات المعدة للتصدير لدول التجمع.
٣.	محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج المخصصة للتصدير لدول التجمع الأفريقي.
٤.	عدم وكفاءة الموارد المادية لمواجهة اية تطورات في الدول المستوردة للمنتجات المصرية.
٥.	عدم كفاءة الموارد البشرية التي تعمل بقطاع التجارة والصناعة المصري.
٦.	الاستعانة بالعمالة المؤقتة مما يؤثر على العملية الإنتاجية وجودة المنتج المعد للتصدير.
٧.	تأخر الجهات المانحة في تقديم الدعم في الوقت المناسب لقطاع التجارة المصري
٨.	نظم التعليم الجامعي لا تواكب مستهدفات التطوير التقني.
٩.	ضعف تطبيق نتائج البحوث العلمية وغياب الأجهزة الإرشادية المتخصصة.
١٠.	غياب التنسيق الكامل بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية.
١١.	قصور وضعف النشاط التسويقي للهيئات المصرية المسؤولة عن قطاع التجارة الخارجية.
١٢.	القصور في التشريعات القانونية التي تشجع على نمو التجارة الخارجية المصرية مع دول التجمع الأفريقي.
١٣.	ضعف وسائل الدعاية عن المنتجات المصرية داخل دول التجمع الأفريقي.
١٤.	عدم كفاية مراكز تدريب المهتمين بتنمية وتطوير الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية.
١٥.	المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الأفريقي وتأثيرها على التبادل التجاري.

ج - (١٢) من نقاط الفرص جاءت كالتالي:

١.	تتمية التعاون بين الوزارات الخاصة بالتجارة الخارجية والصناعة بين كلا من مصر ودول التجمع الأفريقي.
٢.	الاستفادة بخبرات الدول الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير.
٣.	تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الصناعة المصرية عن طريق بروتوكولات التعاون المصرية مع الدول الصديقة.
٤.	استيراد التقنيات الحديثة القادرة على احداث ثورة في التجارة الخارجية المصرية.
٥.	اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الأبحاث والدراسات.
٦.	الاستفادة من فرص كبير مساحة الاراضي غير المزروعة داخل دول التجمع الأفريقي.
٧.	تغير حاجات ورغبات المستهلكين في الدول الأفريقية بما يتناسب مع نوعيه المنتجات المصرية المصدرة اليهم (مرونة التفاعل مع تغير الحاجات والرغبات).
٨.	التنوع المناخي في كلا من الدولة المصرية ودول التجمع الأفريقي مما يتيح تنوع السلع والخدمات المصدرة والمستوردة من وإلى دول التجمع الأفريقي.
٩.	استثمار الثروات المهدرة لبعض الدول الأفريقية عن طريق المشاركة في المشاريع التنموية.
١٠.	التعاون والمشاركة مع الدول الأفريقية لفتح أسواق غير تقليدية مع دول الاتحاد الأوروبي.
١١.	اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق

الأوروبية والاسيوية.	
١٢. استغلال القوى الناعمة من فنانيين وكتاب ومشاهير للترويج عن المنتجات المصرية.	

د - (١٢) من التهديدات جاءت كالتالي:

. الانفتاح من جانب دول التجمع الافريقي على الأسواق الخارجية المنافسة للسوق المصرية.	
. زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الأخرى.	
. عدم توفر الوعي الكافي لدي صغار المنتجين المصريين بقوة المنافسة بين المنتج المصري والمنتج الخارجي داخل أسواق دول التجمع الافريقي.	
. عدم الاستقرار الامني في بعض دول التجمع الافريقي.	
. عدم مرونة لوائح وقوانين التبادل التجاري لبعض الدول.	
. الاضطرابات السياسية لبعض الدول الأفريقية وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري.	
. قيام بعض الدول والقوى السياسية من خارج القارة الأفريقية بتقديم إمتيازات وإغراءات لجذب السوق الأفريقية على حساب المنتج المصري.	
. حدوث فجوة بين منتجات السوق المصرية ومتطلبات الأسواق الأفريقية.	
. تشابه هيكل الإنتاج في معظم الدول الأفريقية.	
. تمدد النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات بالدول الأفريقية.	
. انخفاض مستويات الدخل في الدول الأفريقية ومن ثم ضعف القوى الشرائية.	
. ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بادارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية.	

عينة البحث:

تم تكوين عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين المعنيين بالتجارة الخارجية المصرية حيث بلغ حجم العينة ٧٧ خبير اقتصادي موزعين كالتالي ("١" وزير التجارة والصناعة السابق - "٥" من العاملين بوزارة التجارة والصناعة - "٥" من اساتذة مركز بحوث الصحراء "قسم الاقتصاد" التابع لوزارة الزراعة - "١" خبير من مصلحة الجمارك المصرية "مفتش عام" - "١" خبير "نائب محافظ قناة السويس" - "١٠" من اعضاء هيئة التدريس المتخصصون بالشان الاقتصادي بالجامعات المصرية سواء الحكومية منها أو الجامعات الخاصة - "١٣" من العاملين بمجال الاستيراد والتصدير بشركات التصدير المختلفة - "٢٢" من الباحثين في مجال التجارة الخارجية بكليات التجارة بالجامعات المصرية المختلفة - "١٨" من الباحثين في مجال

التجارة الخارجية بكلية الدراسات العليا للبحوث البيئية جامعة عين شمس - "١" مهندس زراعي).

وقد تم الاستعانة ب "٢" من الاساتذة ممن لهم علاقة بمجال البحث في مراجعة الاستبيان قبل توزيعه على المبحوثين، ثم فيما بعد عرضت القائمة النهائية لأهم الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف على عشرة خبراء لهم علاقة بالتجارة الخارجية بين مصر والدول الأفريقية.

النتائج ومناقشتها

بعد عرض الاستبيان على المبحوثين والبالغ عددهم ٧٧ مبحوث اظهرت النتائج ما يلي:
بعد جمع اراء المبحوثين تم تحديد القائمة النهائية لمصفوفة التحليل الرباعي البيئي بتحديد (١٠) نقاط للقوة والضعف وهي تمثل البيئة الداخلية و(١٠) نقاط للفرص والتهديدات وهي تمثل البيئة الخارجية وتعد تلك النقاط هي اكثر النقاط التي حصلت على اوزان من المبحوثين ثم بعد ذلك تم عرض تلك المصفوفة النهائية على عشرة من الخبراء ممن لهم علاقة بمجال التجارة الخارجية وطلب منهم اعطاء كل نقطة من نقاط مصفوفة التحليل الرباعي البيئي درجة تمثل أهمية النقطة ومدى كفاءة المؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية المصرية مع دول التكتلات الأفريقية بتلك النقطة وتحدد هذه الدرجة بناء على مقياس من خمس درجات حيث تمثل النقطة (٥) استجابة قوية وتمثل النقطة (١) استجابة ضعيفة، وتم اعطاء كل نقطة من نقاط مصفوفة التحليل الرباعي البيئي وزن تمثل أهمية النقطة ويتراوح هذا الوزن بين (٠) غير مهم و (١) مهم جدا، ثم يتم حساب الاوزان المرجحة لكل نقطة عن طريق حساب حاصل ضرب درجة كل نقطة في الوزن الخاص بها ومن ثم يتم الوصول إلى الاستراتيجية المثلى للبيئة الخارجية والبيئة الداخلية والاستراتيجيات البديلة ايضا وذلك كما يلي:

من تحليل المعامل الاستراتيجي للبيئة الداخلية تبين أن أهم نقاط القوة هي (اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للدول الأفريقية، الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية، وجود المؤسسات والمراكز البحثية التي يمكن من خلالها إجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات المحلية وتسجيل ما تم الوصول اليه والتدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع التجارة.

وتمثلت أهم نقاط الضعف في (عدم الاستقرار الامنى في بعض دول التجمع الافريقي، زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الأخرى، الاضطرابات السياسية لبعض الدول الأفريقية وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري، ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بادارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية، المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الافريقي وتأثيرها على حجم التبادل التجاري).

جدول (1): تحليل المعاملات الاستراتيجية الداخلية لبيئة التجارة الخارجية المصرية مع دول
التكتلات الأفريقية

الأولويات	الوزن المرجح	الدرجة (٥-١)	الوزن (١-٠)	العوامل الداخلية	
1	0.75	5	0.15	١- إقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.	نقاط القوة
2	0.67	5	0.13	٢- إهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للدول الأفريقية.	
3	0.41	4	0.10	٣- الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.	
4	0.18	3	0.06	٤- وجود المراكز البحثية التي يمكن من خلالها إجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات.	
5	0.14	3	0.05	٥- التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع التجارة.	
2	0.25	2	0.12	١- عدم الاستقرار الامنى في بعض دول التجمع الافريقي.	نقاط الضعف
5	0.06	1	0.06	٢- زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الأخرى.	
2	0.25	2	0.12	٣- الإضطرابات السياسية لبعض الدول الأفريقية وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري.	
4	0.16	2	0.08	٤- ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر والدول الأفريقية.	
1	0.25	2	0.13	٥- المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الافريقي وتأثيرها على حجم التبادل.	
	3.11		1	الإجمالي	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية للتجارة الخارجية المصرية.

لتحليل المعامل الاستراتيجي للبيئة الخارجية للتجارة الخارجية المصرية مع دول التكتلات الأفريقية الثلاث تبين أن أهم الفرص امام تحسين وتطوير التجارة الخارجية بين مصر ودول التكتلات الأفريقية الثلاث موضع الدراسة تتمثل في تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الصناعة المصرية عن طريق بروتوكولات التعاون المصرية مع الدول الصديقة، الاستفادة بخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير، اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الابحاث والدراسات والخبرات الاجنبية، الاستفادة من فرص زيادة مساحة الاراضي المزروعة داخل دول التجمع الافريقي، اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والاسيوية.

مثلت التهديدات التي تقف عائقا امام التجارة البينية بين مصر ودول التكتل الثلاث في عدم الاستقرار الامنى في بعض دول التجمع الافريقي، زيادة حدة المنافسة بين منتجات الأسواق الخارجية الاخرى والمنتج المصري المنتج المصري ، الإضطرابات السياسية لبعض الدول الأفريقية وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري، ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية.

يوضح جدول (٤) تحليل المعاملات الاستراتيجية الداخلية لبيئة التجارة الخارجية المصرية مع دول التكتلات الأفريقية) ومن خلال جدول قد تم جمع الاوزان المرجحة لكل متغير من المتغيرات فاذا كان قيمة الوزن المرجح اقل من ٢ فهذا يعني أن المسؤولين ليس لديهم وعي كافي بنقاط القوي والضعف اما اذا وصل أو اقترب قيمة الوزن المرجح إلى ٣ فهذا يعني أن اداء المسؤولين عن ملف التجارة الخارجية متوسط وان لديهم وعي كافي بنقاط القوي والضعف وبالتالي تزداد فرص التطوير في هذا المجال اما اذا وصل قيمة الاوزان المرجحة إلى ٥ فهذا يدل على أن المسؤولين على قدر كاف من الوعي بنقاط القوي والضعف.

جدول (٢): تحليل المعاملات الاستراتيجية الخارجية لبيئة التجارة الخارجية المصرية مع دول
التكتلات الأفريقية

الأولويات	الوزن المرجح	الدرجة	الوزن	العوامل الخارجية	
1	0.36	5	0.07	١- تشجيع منظومة تدريب العاملين عن طريق بروتوكولات التعاون المصرية مع الدول الصديقة.	الفرص
2	0.48	5	0.10	٢- الاستفادة بخبرات الدول الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير.	
3	0.28	4	0.07	٣- اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الأبحاث والدراسات.	
4	0.28	3	0.09	٤- الاستفادة من فرص كبر مساحة الأراضي غير المزروعة داخل دول التجمع الأفريقي.	
5	0.50	3	0.17	٥- اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين الأسواق المختلفة.	
2	0.34	2	0.17	١- عدم الاستقرار الأمني في بعض دول التجمع الأفريقي.	التحديات
5	0.04	1	0.04	٢- زيادة حدة المنافسة بين منتجات الأسواق الخارجية الأخرى والمنتج المصري.	
2	0.22	2	0.11	٣- الاضطرابات السياسية لبعض الدول الأفريقية وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري.	
4	0.13	2	0.06	٤- ضعف الإطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية.	
1	0.21	2	0.11	٥- المشاكل السياسية بين بعض دول التجمع الأفريقي وتأثيرها على حجم التبادل التجاري.	
	2.85		1.00	الإجمالي	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية للتجارة الخارجية المصرية.

إذا بلغت قيمة الوزن المرجح اقل من 2.5 فهذا يعني أن المسؤولين عن ملف التجارة الخارجية ليس لديهم القدرة على استيعاب متغيرات البيئة الخارجية من فرص وتهديدات أما اذا تراوحت قيمة الوزن المرجح بين (2.5:3.5) فهذا يعني أن استجابة واستيعاب المسؤولين عن ملف التجارة الخارجية المصرية الأفريقية للفرص والتهديدات التي تواجه ذلك الملف متوسطة

وبالتالي تزداد فرص التطوير في هذا المجال اما اذا تراوح قيمة الوزن المرجح بين ٤ إلى ٥ فهذا يدل على أن قدرة المؤسسة للاستجابة واستيعاب التغيير في العوامل الخارجية قوي. بلغ مجموع الاوزان المرجحة لاستراتيجية البيئة الداخلية حوالي (3.11) بينما بلغت حوالي (2.85) لاستراتيجية البيئة الخارجية وهذا يعني أن أداء المسؤولين عن ملف التجارة الخارجية المصرية - الأفريقية متوسط وان صانعي السياسات الاقتصادية لديهم الوعي الكافي بنقاط القوة والضعف ولديهم القدرة على استيعاب والاستجابة للمتغيرات التي قد تطرا على البيئة الخارجية سواء كانت ذلك التغيير هو فرصة فيحسن استخدامة أو تهديد فيتم تجنبه مما يعطي مؤشر قوي على أن هناك فرصة كبيرة لتطوير التجارة الخارجية المصرية مع التكتلات الأفريقية موضع الدراسة وذلك من خلال العمل على تطوير الموارد المادية والبشرية والقوانين واللوائح الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية بين مصر ودول التكتلات الأفريقية الثلاث موضع الدراسة.

الإستراتيجيات البديلة باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي (TOWS) لتطوير التجارة الخارجية

يمكن إنشاء استراتيجيات مصفوفة التحليل الرباعي البيئي كما هو بجدول (٦) حيث تتكون المصفوفة من ٤ استراتيجيات وهما كالتالي:

- ١ . استراتيجية القوة والفرص: وهي تهدف إلى زيادة نقاط القوة والفرص للتجارة الخارجية بين مصر ودول التكتلات الأفريقية الثلاثة محل الدراسة.
- ٢ . استراتيجية القوة والتهديدات: وهي تهدف إلى زيادة القوه والتقليص من التهديدات التي تواجه التجارة الخارجية بين مصر ودول التكتلات الثلاثة محل الدراسة.
- ٣ . استراتيجية الضعف والفرص: وهي تهدف إلى العمل على تقليص نقاط الضعف وزيادة الفرص.

٤ . استراتيجية الضعف والتهديدات: وهي تهدف إلى العمل على تقليص كلا من نقاط الضعف والتهديدات التي تواجه التجارة الخارجية بين مصر ودول التكتلات الإقليمية الثلاثة محل الدراسة.

جدول (٣): مصفوفة التحليل الرباعي للاستراتيجيات البديلة (TOWS) لتطوير التجارة الخارجية.

نقاط الضعف (W)	نقاط القوة (S)	البيئة الداخلية
W1: عدم وجود الوعي الكافي لدى العمالة المصرية بأهمية تطوير قطاع الصناعة والتجارة المصري.	S1: اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.	البيئة الخارجية
W2: القصور في التشريعات القانونية التي تشجع على نمو التجارة الخارجية المصرية مع دول التجمع الإفريقي.	S2: اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للدول الأفريقية.	
W3: عدم كفاية وكفاءة الموارد المادية المتاحة لمواجهة أية تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات المصرية.	S3: الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.	
W4: غياب التنسيق الكامل بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية.	S4: وجود المراكز البحثية التي يمكن من خلالها اجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات المحلية وتسجيل ما تم الوصول اليه.	
W5: محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج المخصصة للتصدير لدول التجمع الإفريقي.	S5: التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع التجارة والصناعة المصرية.	

الفرص (O)	قوة / فرص (SO)	ضعف / فرص (WO)
<p>O1: تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الصناعة المصرية عن طريق بروتوكولات التعاون المصرية مع الدول الصديقة.</p> <p>O2: الاستفادة بخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير.</p> <p>O3: اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الابحاث والدراسات والخبرات الاجنبية</p> <p>O4: الاستفادة من فرص زيادة مساحة الاراضي المزروعة داخل دول التجمع الافريقي.</p> <p>O5: اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين السوق الأفريقية والأسواق الأوروبية والآسيوية.</p>	<p>S1+O1 -1 إقامة المشروعات والدورات التدريبية وورش العمل المشتركة مع دول التجمع الافريقي تعمل على رفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية والأفريقية وتوطيد العلاقات مع هذه الدول</p> <p>S3+ O5 -2 الاستفادة من قناة السويس والموقع المتميز لمصر بإقامة مشاريع وخدمات الدعم اللوجيستي للسفن ورفع كفاءة الموانئ البحرية والجوية والبرية لتسهيل مرور الصادرات من افريقيا لأوروبا والعكس</p> <p>S4+O2+O3 -3 استيراد تكنولوجيا وخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير واجراء البحوث لتطويرها بما يتوافق مع الامكانيات ومتطلبات مصر ودول التجمع الافريقي</p> <p>S4+O3+O4 -4 دور ابحاث مراكز البحوث وخاصة الزراعية في توسيع المساحات المنزرعة بدول التجمع الافريقي والحصول على اقصى كفاءة انتاجية وتتناسب مع متطلبات مصر ودول التجمع</p>	<p>W1+O1 -1 استغلال منظومة تدريب العاملين عن طريق بروتوكولات التعاون مع الدول الصديقة لزيادة الوعي الكافي بأهمية تطوير قطاعي الصناعة والتجارة المصري</p> <p>W2+O4+O5-2 تطوير وتعديل اوجه القصور في التشريعات القانونية بما يتلائم ويتناسب للاستفادة من الموقع المميز لمصر والمساحات المنزرعة داخل دول التجمع وزيادة نمو التجارة الخارجية</p> <p>W3+O2+O3--3 تطبيق نتائج البحث العلمي والدراسات والخبرات الاجنبية للتغلب على عدم كفاءة وكفاية الموارد المتاحة وايجاد البدائل لمواجهة اي تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات المصرية</p> <p>W4+O5+O4-4 ايجاد الية لعمل لجان تنسيقية بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية لتيسير إقامة المشروعات المشتركة داخل دول التجمع الافريقي والاستفادة من الموقع المميز لمصر وتسهيل مرور صادرات الدول داخل الحدود المصرية</p> <p>W5+O2+O3-5 تفعيل دور البحث العلمي للاستفادة من خبرات الدول الاجنبية للتوصل إلى اقصى كفاءة للتغلب على محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج.</p>

التهديدات (T)	قوة / تهديدات (ST)	ضعف / تهديدات (WT)
T1 : المشاكل السياسية بين مصر وبعض دول التجمع الافريقي وتأثيرها على حجم التبادل التجاري. T2 : عدم الاستقرار الامنى في بعض دول التجمع الافريقي. T3 : الاضطرابات السياسية لبعض الدول الأفريقية وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري. T4: ضعف الاطار المؤسسي الذي يقوم بادارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية. T5 :زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الأخرى.	١- S1+T4 اقتناع القيادة السياسية بأهمية جهود التنمية المستدامة يستلزم تقوية الاطار المؤسسي للوزارات والهيئات ذات الصلة مع كافة الصلاحيات لادارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية وأهمها وزارات الخارجية الصناعة الزراعة التجارة النقل البري والبحري والجوي المالية الضرائب والجمارك 2- S2+T5 الاستفادة من اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير بإقامة التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة مع دول التجمع الافريقي للتغلب على حدة المنافسة بين المنتج المصري والمنتجات المنافسة من الأسواق الأخرى ٣- S4+S5+T1 تدريب الكوادر من الدول الأفريقية وفرص التعليم بالجامعات والمراكز البحثية المصرية والمشروعات المشتركة جميعها عوامل قادرة على اذابة المشاكل السياسية وتوطيد العلاقات مع دول التجمع الافريقي	W2+T1-1 تعديل التشريعات والقوانين بما يسمح للمشروعات المقامة بدول لديها مشاكل سياسية مع مصر بدمجها مع مشروعات دول اخرى لديها علاقات طيبة بين مصر والدول الأفريقية التي لديها مشاكل سياسية مع مصر. W4+T1+T4-2 وضع الية للتنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالإنتاج والتجارة الخارجية لتوطيد العلاقات وحل المشاكل السياسية والتجارية بين مصر وبعض دول التجمع الافريقي وادارة الاتفاقيات بصورة محترفة ترضي جميع الاطراف. W5+T2+T3-3 الانسحاب من الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الامنى والاضطرابات السياسية في ظل محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج.

المصدر: جدول من اعداد الباحثين.

الرؤية الاستراتيجية لتطوير التجارة الخارجية المصرية الأفريقية:

من نتائج البحث ومصفوفة التحليل الرباعي يمكن صياغة رؤية ورسالة لتطوير التجارة الخارجية المصرية الأفريقية على النحو التالي:

أولاً: الرؤية: تنسيق السياسات الاقتصادية بين دول التجمع الأفريقي ومواجهة التحديات أمام التكتلات العالمية لإنتراع الحقوق والمزايا والتي تنعكس بشكل إيجابي خلال القدرة التفاوضية الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف امام التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى.

ثانياً: الرسالة: تكوين قوى اقتصادية أفريقية تتصف بالإستمرارية وتحقق النجاح والإستقرار المطلوب لدول التجمع الأفريقي وتوفير التقدم والرفاهية للشعوب الأفريقية محققا المصالح المشتركة.

ثالثاً: الأهداف الاستراتيجية لتطوير التجارة الخارجية: في ضوء الرؤية الاستراتيجية المستقبلية لتطوير التجارة الخارجية المصرية الأفريقية وفي ضوء الرسالة لتلك الرؤية تم تحديد ثلاث أهداف استراتيجية لتطوير التجارة الخارجية المصرية الأفريقية وقد تمثلت تلك الأهداف في ما يلي:

1. وضع رؤية مستقبلية للتجارة الخارجية مع التكتلات الأفريقية لا ترتبط بالعلاقات السياسية.
2. إعادته القدرة التنافسية في السوق الأفريقي وخاصة أن مصر كانت رائده في ذلك في الستينات .
3. وضع سياسات اقتصادية مرنة تحقق التوجيه الأمثل والمعظم للتجارة الخارجية.

توصيات البحث

- ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستراتيجيات او التوصيات، ومن أهم تلك الاستراتيجيات:
1. إقامة المشروعات والدورات التدريبية وورش العمل المشتركة مع دول التجمع الافريقي تعمل على رفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية والأفريقية وتوطيد العلاقات مع هذه الدول.
 2. الاستفادة من قناة السويس والموقع المتميز لمصر بإقامة مشاريع وخدمات الدعم اللوجيستي للسفن ورفع كفاءة الموانى البحرية والجوية والبرية لتسهيل مرور الصادرات من افريقيا لأوروبا والعكس.
 3. استيراد تكنولوجيا وخبرات الدول الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المعدة للتصدير وإجراء البحوث لتطويرها بما يتوافق مع الامكانيات ومتطلبات مصر ودول التجمع الافريقي.
 4. دور ابحاث مراكز البحوث وخاصة الزراعية في توسيع المساحات المنزرعة بدول التجمع الافريقي والحصول على اقصى كفاءة انتاجية تتناسب مع متطلبات مصر ودول التجمع.
 5. اقتناع القيادة السياسية بأهمية جهود التنمية المستدامة يستلزم تقوية الإطار المؤسسي للوزارات والهيئات ذات الصلة مع كافة الصلاحيات لإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأفريقية وأهمها وزارات الخارجية الصناعة الزراعة التجارة النقل البري والبحري والجوي المالية الضرائب والجمارك.
 6. الاستفادة من اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير بإقامة التكتلات الاقتصادية والأسواق المشتركة مع دول التجمع الافريقي للتغلب على حدة المنافسة بين المنتج المصري والمنتجات المماثلة من الأسواق الأخرى.

٧. تدريب الكوادر من الدول الأفريقية وفرص التعليم بالجامعات والمراكز البحثية المصرية جميعها عوامل قادرة على اذابة المشاكل السياسية وتوطيد العلاقات مع دول التجمع الافريقي.
٨. استغلال منظومة تدريب العاملين عن طريق بروتوكولات التعاون مع الدول الصديقة لزيادة الوعي الكافي بأهمية تطوير قطاعي الصناعة والتجارة المصري.
٩. تطوير وتعديل اوجه القصور في التشريعات القانونية بما يتلائم ويتناسب للاستفادة من الموقع المميز لمصر والمساحات المنزرعة داخل دول التجمع وزيادة نمو التجارة الخارجية.
١٠. تطبيق نتائج البحث العلمي والدراسات والخبرات الاجنبية للتغلب على عدم كفاءة وكفاية الموارد المتاحة وايجاد البدائل لمواجهة اي تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات المصرية.
١١. ايجاد آلية عمل لجان تنسيقية بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية لتيسير إقامة المشروعات المشتركة داخل دول التجمع الافريقي والاستفادة من الموقع المميز لمصر وتسهيل مرور صادرات الدول داخل الحدود المصرية.
١٢. تفعيل دور البحث العلمي للاستفادة من خبرات الدول الاجنبية للتوصل إلى اقصى كفاءة انتاجية بأقل تكاليف ممكنة للتغلب على محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج.
١٣. تعديل التشريعات والقوانين بما يسمح للمشروعات المقامة بدول لديها مشاكل سياسية مع مصر بدمجها مع مشروعات دول اخرى لديها علاقات طيبة بين مصر والدول الأفريقية التي لديها مشاكل سياسية مع مصر.
١٤. وضع الية للتنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالإنتاج والتجارة الخارجية لتوطيد العلاقات وحل المشاكل السياسية والتجارية بين مصر وبعض دول التجمع الافريقي وادارة الاتفاقيات بصورة محترفة ترضي جميع الاطراف.

١٥. الانسحاب من الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الامني والاضطرابات السياسية في ظل محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج.

المراجع

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠،

<http://www.capmas.gov.eg>

ابراهيم ادم، حسن (٢٠٠٩): أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الاقتصاد السوداني بالتركيز على منظمة الكوميسا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

أبو قنديل، تامر عبدالحميد عبدالحكي (٢٠٢٠): رؤية استراتيجية لإدارة عمليات الجراد الصحراوي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش.

أحمد، حسن محمد (٢٠٠٨): الإدارة الإستراتيجية، المفاهيم والنماذج، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٧٩.

باكير، عوض (٢٠٠٤): التجارة العربية البينية الواقع والآفاق المستقبلية، مؤتمر التجارة العربية البينية التكامل الاقتصادي، المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الإدارية، ١٦-١٧ كانون الأول، جامعة الكويت، الكويت.

حسن فرح، حسين (٢٠٠٠): الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الاردن.

حسين عمر (١٩٩٠): المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتب الحديث، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة، ص ١١.

خلف أحمد، تغريد (٢٠٠٧): الاثار الاقتصادية لانضمام السودان للسوق العربية المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

الزهيري، إبراهيم عباس (٢٠٠٨): الإدارة المدرسية والصفية. منظور الجودة الشاملة، دار الفكر العربي، ١٩٣-١٩٤.

السنهوري، محمد مصطفى (٢٠١٣): الإدارة الإستراتيجية، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، ١٢٤-١٤٩.

كيفورك مظلوميات (٢٠١٥): أفريقيا مستقبل الإقتصاد المصري، العدد ٥٥٣، نادي التجارة، مجلة المال والتجارة، مصر، مايو ٢٠١٥، ص ص ٣٧-٤٨، تاريخ الدخول، ١٨-٦-٢٠٢٠

<http://search.mandumah.com/Record/700151>

المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٠): التوسع الزراعي الأفقي، تقرير فني رقم (٨)، القاهرة. موسي سعيد مطر (٢٠٠١): باسم اللوزي، توفيق عبدالرحيم يوسف وطارق الشلبي، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٣.

Aboukandil, T.A.; Hassan, M.M.; ElSayed, M.A.; Radwan, R.I. (2020). Alternative Strategies for Developing Desert Locust Management in Egypt: Quadrant Environmental Analysis. Sinai J. Applied Sci., 9(2): 247-258. doi: 10.21608/sinjas.2020.33897.1000

M.A. ElSayed (2012). A Gravity Model Analysis of Egypt's Trade and some Economic Blocks, Inter. Conf. Appl. Life Sci., Turkey, Sept.

Houben, G.; Lenie, K.; Vanhoof, K. (1999). A Knowledge-based SWOT-Analysis System as an Instrument for Strategic Planning in Small and Medium Sized Enterprises, J. Decision Support Systems, 26 (2): 125-135.

Menga, E.; Dan, A. and Liu, X. (2013). The use of Axiomatic Fuzzy Set Theory in the AHP and TOPSIS Methodology to determine

- Strategies Priorities by SWOT Analysis, *Qual Quant*, 47: 2671.
- Patrick M. Wright; Gary C. McMahan (1992). Theoretical Perspectives for Strategic Human Resource Management, *J. Manag.*, 18 (2): 295-320.
- Valkov, A. (2010). Ten Mistakes at the Usage of SWOT–Analysis in the Strategic Marketing Planning in the Healthcare Inst., *Econ. Alternatives, Univ. National and World Economy*, Sofia, Bulgaria, 1: 93-103.
- Valentin, E.K. (2005). A way with SWOT Analysis: Use Defensive/ Offensive Evaluation Instead, *Theory and Practice. J. Appl. Business Res.*, 21(2): 54.
- Vanêk, M., Milan Mikoláš, Kateřina Žváková (2012). Evaluation Methods of SWOT Analysis, *Metody Vyhodoceni SWOT Analysis, Geo Sci. Eng.*, LV111, 2: 23-31.

THE OPTIMAL STRATEGY FOR EGYPTIAN FOREIGN TRADE WITH AFRICAN BLOCS - SWOT ANALYSIS

Ola Gamal⁽¹⁾; Abeer Frahat⁽²⁾ and Mohamed A. Elsayed⁽³⁾

1) Department of Economics, Higher Institute of Computers and Management Information Systems, Ministry of Higher Education, Egypt 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Department of Economics and Rural Development, Faculty of Agricultural and Environmental Sciences, Al-Arish University

ABSTRACT

The research aims to analyze the internal and external environment to determine the strengths, weaknesses, opportunities and threats facing the Egyptian foreign trade in order to reach a set of recommendations that can benefit the makers of the Egyptian economic policy in this field. The study found, through the analysis of the SWOT matrix, a number of strategies through which it is possible to increase strengths, maximize opportunities, and reduce weaknesses and threats facing intra-trade between Egypt and the countries of the three African blocs under study. and African countries and strengthening relations with these countries through training courses. (2) Raising the efficiency of sea, air and land ports to facilitate the passage of exports between African countries on the one hand, and between African and European countries and vice versa on the other. (3) Importing the technology and expertise of foreign countries in the field of improving the quality of products destined for export. (4) Benefiting from the state's interest in expanding in the export sector by establishing economic blocs and

common markets with the countries of the African assembly to overcome the intensity of competition between the Egyptian product and its competing products from other markets. (5) Apply the results of scientific research, studies and foreign experiences to overcome the inefficiency and adequacy of the available resources and find alternatives to face any possible developments in the countries importing Egyptian products.

Keywords: SWOT Analysis, Egyptian-African foreign trade, strategies, Egypt.